



حلف

سباق بين التأليف وقطع الطرقات

عليه وقع المعطيات التي تشير إلى قرب تأليف الحكومة. بدأت تتسارم التحضيرات لمواجهتها في الشارع. ومقابل استنصار سمير جعجع للضواتيين وسعي وليد جنبلاط لتحصيل ما أمكن من المكاسب، ياهل حشوات دباب معالجة الصراخيل الباقية سريعاً حتى يتسنى له تسليم تشكيلته إلى رئيس الجمهورية مع بداية الأسبوع المقبل



(هيلم الموسوي)

هي صراعات الساعات الأخيرة. كل يستعمل ما بقي له من أوراق. وفي مواجهة الحديث عن اقتراب تشكيل الحكومة، عاد قطع الطرقات إلى الواجهة مجدداً. دعوات مجهولة معلومة لقطع الطرقات في أكثر من منطقة، أبرزها جل الدبيب. في الحالتين الاعتراض واضح، وهو لا يطاول دباب نفسه، بل طريقة تشكيل الحكومة وتوزيع وزرائها على احزاب السلطة، وإن لم يكونوا حزبيين. مجموعات من الانتفاضة تتبني هذه الدعوات وقد نزل بعضها في المقاع أمس، إلى جانب المستقبل فيما أخرى تعتبر هذه الدعوات مشبوهة، وخاصة بعد انتشار تسجيل صوتي

القوات فتحت مراكزها لقاطعي الطرق، وتركت الحرية لمحايزيها للمشاركة

للمدعو ربيع الزين بحضّ فيه على قطع الطرقات في كل لبنان، بدءاً من الرابطة صباحاً، مع تركيزه على تامين «الدمع لأهلنا في جل الدبيب». ما يزيد الشبهات أن «القوات» شرفت عن مساعدتها أيضاً، تمهيداً للعودة إلى قطع الطرقات. ولذلك، استنفر منشقو المناطق فيها، وخرجوا بعد اجتماع مع قيادة القوات بقرار ترك الحرية للمحايزين بالمشاركة في

صيدا: شباب المصرف ينتزعون أهوال المواطنين

سلامة يريد استبدال صفيّر؟

قالت مصادر في التيار الوطني الحر لـ «الأخبار» إن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يسعى إلى تغيير في رئاسة جمعية المصارف. يهدف إلى إطاحة رئيسها سليم صفيّر، لمصلحة رئيسها السابق جوزف طرييه. وقالت المصادر إن سلامة يرى في طرييه شريكاً موثوقاً أكثر من صفيّر. تجدر الإشارة إلى وجود خلاف في الآونة الأخيرة بين سلامة وعدد من أصحاب المصارف الذين يرفضون استعادة أموال مودعة في مصارف المرسلة، رغم أن حاكم المركزي يرى أن هذه الأموال يمكن استخدامها لخفض حدة الأزمة المالية الناجمة عن رفض المصارف تحرير الأموال المودعة لديها في حسابات جارية.

أمال خليل

نفذ صبير أصحاب المصارف في صيدا أمس من «شباب المصرف» الذين عكفوا في الأيام الماضية على إجبارها على صرف مستحقات المودعين. أثناء الجولة اليومية على المصارف للمجموعة المنتقبة من المنخفض الذي يجدهه المصرف تحت لضرب من قبل القوى الأمنية المنتشرة أمام فرع بنك الاعتماد اللبناني أثناء محاولتهم مؤازرة المواطنين لنيل أموالهم المحتجزة. إصابة أحد الشبان استمدعت فتحه إلى المستشفى للعلاج. وإزاء الاعتداء، دعا حراك صيدا إلى الاعتصام صباح اليوم أمام ذلك المصرف. اعتداء أمس عكس غيظ أصحاب المصارف مما استطاعت الجولة تحقيقه لأصحاب الحقوق، ولا سيما في زمن الأعياد.

فيما قامت مصارف أخرى بإقفال أبوابها لمنع الناشطين من الدخول. في مشهد مماثل، دخل «شباب صيدا أمس من «شباب المصرف» إلى عدد من المصارف حيث هتفوا ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وأجبروا الموظفين على صرف أموال المودعين على قدر حاجة أصحابها وليس ضمن السقف المنخفض الذي يجدهه المصرف تحت شعار «بدي مصرياتي». أزر الشباب والشابات المواطنين الذين كانوا يتعرضون للإذلال على الصناديق. إلى طلب عون المجموعة عبر مواقع برجل مسن يصرخ بوجه الموظفين الذين يرفضون صرف المبلغ الذي يطلبه من حسابه. وبعد تدخل المجموعة، اضطر المدير إلى صرف الفئ دولار امريكي. وفي بنك «فرست ناشونال»، تمكنت سيدة صيداوية، بدعم المجموعة من قبض 1700 يورو

الذي لا يناسبه، ثم تمكّن من فرض توزيع شخصية يوافق عليها (رمزي مشرفية)، ثم تمكّن من الحصول على حقيقتين. وهو كاد يضمن الصناعة، لكن تبقى الحقيبة الثانية التي يطالب بأن تكون الأشغال العامة، والشؤون الاجتماعية التي دعا إلى إهدائها لكارياتاس. وفيما تردد أن حزب الله وافق على التخلي عن وزارة الصحة لمصلحة جنبلاط، تبين أن الأمر لم يحسم بعد.

مع ذلك، وعلى وقع اجتماع بين الرئيس المكلف حسان دياب والوزير جبران باسيل، خصّص محاولة إنجاز ما هو عالق في الحصبة المسبحية، كانت كل الأطراف المشاركة تتحدث عن تاليف قريب يتوقع أن يكون ما بين نهاية الأسبوع الحالي وبداية الأسبوع المقبل، علماً بأن ترشيح دياب لدميانوس قطار لتولي حقيبة الخارجية اصطدم برفض رئيس الجمهورية، والأمر نفسه تكرر مع رفض عون إيلاء حقيبة العدل لزياد بارود، وكذلك رفضه توزيع ناجي أبي عاصي.

من أثنى التغطية السخية لدياب، أي اللقاء التشاوري، سيكون ممثلاً وزير يتوقع أن يكون عملاً سلطان في «التصاليات»، أما على صعيد المستقبل، فقد أكدت مصاربه أن الكتلة لن تعطي الثقة لحكومة دياب. وهو أمر لن يفاجئ حزب الله وأمل، بالرغم من أنها سمعا من الحريري، أثناء مفاوضات التلكيف، كلاً ما وازحاً عن توجهه لإعطاء الثقة لحكومة دياب، إذا لم تضم أي أسماء مستفزة.

بالنسبة إلى الحصبة الشعبية، كان قد تردّد أن حزب الله اختار علي ظاهر لتمثيل الجنوب، فيما يتوقع أن يمثل البقاع واحد من ثلاثة هم: عماد شمعن، حمد حسن (رئيس بلدية بعكك السابق) وفادي ناصر الدين. في المقابل، ومن ضمن حركة أمل، يبدو أن اسم غازي وزني قد حسم للمالية، فيما يتردد اسماً سالم درويش (من الكرك -رحلة) وجعفر عساف، والإثنان من فريق عمل الوزير حسن القفس، لتمثيل البقاع.

يقول الرئيس المكلف إنه يريد حكومة تشببه، من دون أن نفهم أكثر من ذلك، عندما يجري حسم هذا الجانب من المواصفات. ينتقل البحث مباشرة إلى الجانب الآخر المتعلق بالمصاف والخبرات. وهنا يرفض الرئيس المكلف أي محاولة لتوزيع غير مستند إلى الخبرة والمعرفة. وبحسب قواعده، فإن هذه الخبرة أو خارجها، وأنهم أصحاب اختصاص ولديهم من الخبرة في حقول عملهم ما يؤهلهم تسلّم مواقع وزارية.

في المرحلة التالية من البحث، يقول الرئيس المكلف إنه لا يريد توزيع أي شخص سبق أن تمثل في الحكومة السابقة ويكون

على الصحافي الجيد أن يعمل، منذ الآن، على رواية كاملة لكيفية تأليف الحكومة في لبنان. إذ إننا اليوم أمام سابقة في تأليف الحكومات. عدم الوضوح سمة قوية لا تعتبر بالضرورة عن حرفية القائمين على الأمر لإخفاء، ما يقومون به، وإنما تعكس حالة من القلق والخشية من الإقدام على دسنة ناقصة تؤدي بالحكومة فور الإعلان عنها. رغم ذلك، فإن المهتمين، جميعاً، لا يُظهرون حرصاً على تحديد مسبق وديق لمهام هذه الحكومة، بل يعرفون في الاعيب سياسية بالية، هدفها شراء الوقت لا أكثر ولا أقل.

من يريدون حسم التاليف سريعاً مثلهم مثل الذين يريدون أخذ وقتهم كاملاً، ومثل من لا يريدون تأليف حكومة من الأصل، أو من لا يهمهم سواء، تألفت أم لا. وكل هؤلاء لا يقيمون وزناً لما جرى ويجري في الشارع. بل إن الحقيقة القاسية هي أن كل من يعمل على تأليف الحكومة يتذرع بما جرى في الشارع لتحسين موقعه، لا لحاكة وجع الناس ومطالبهم.

لأنه غير مستقل، بل لكون حزب الله من سناه، وبالتالي، فإن اختياره من قبل جهة حزبية على ما فعل الأمين العام لحزب الله يوم أعلن اسمه، يعني أنه صار محسوباً على هذه الجهة، وهو أمر مرفوض في قوانين الرئيس المكلف. ولذلك، فهو لم يقبل أيضاً توزيع الدكتور عبد الحلیم فضل الله. فرغم أنه اختصاصي، لكنه سيكون حكماً عضواً في كتلة حزبية، الأمر الذي يناقض مبدأ الاستقلالية.

عملياً، تفرض قواعد الرئيس المكلف، إضافة إلى الهوية غير الحزبية، أن لا تعلن الأحزاب كافة أنها رشّحت فلاناً أو فلاناً، وأن أي وزير يعلن أنه عضو في هذا الحزب أو ذاك عليه أن يستقيل فوراً أو تتم إقالته، وبالتالي، ممنوع على أي وزير في الحكومة أن يكون عضواً في أي كتلة نيابية. وهو الموقف الذي يجري شرحه للمرشحين، حتى الذين اختارهم القوى السياسية. ثمة لعبة سعبة تحصل هنا. يجد الرئيس نبيه بري أن غازي وزنة ومحمد سيف الدين (عضو في المجلس الدستوري) هما الأفضل لتوليّ حقائب المالية والزراعة والشباب والرياضة (حصّة الشيعة أربعة وزراء مع خمس حقائب). لكن الرجلين لا يحضران اجتماعات سياسية في عين التينة، ولا يجلسان على طاولة أي تكتل نيابي أو سياسي.

تكثر نيابي أو سياسي. أكثر من ذلك، عندما يجري حسم هذا الجانب من المواصفات، ينتقل البحث مباشرة إلى الجانب الآخر المتعلق بالمصاف والخبرات. وهنا يرفض الرئيس المكلف أي محاولة لتوزيع غير مستند إلى الخبرة والمعرفة. وبحسب قواعده، فإن هذه الخبرة أو خارجها، وأنهم أصحاب اختصاص ولديهم من الخبرة في حقول عملهم ما يؤهلهم تسلّم مواقع وزارية.

في المرحلة التالية من البحث، يقول الرئيس المكلف إنه لا يريد توزيع أي شخص سبق أن تمثل في الحكومة السابقة ويكون

تابعاً لحزب أو تيار سياسي. عملياً، يعني ذلك أن كل وزراء الحكومة السابقة لن يكون بمقدورهم العودة إلى مقاعدهم. لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام تسوية مع الرئيس ميشال عون باعتبار الوزير سليم جريصاتي مستقلاً، وعضواً في فريق رئيس الجمهورية، ما يسمح بإعادة توزيعه، وإن كان عرض بديلاً مثل الدكتور فايز الحاج شاهين. الخبير الدستوري والقانوني والكاثوليكي المسجّل قيده في زحلة. لكنه غير ذلك، لن يقبل بطرح آخر. وهو رفض توزيع مروان خير الدين ليس لأنه كان وزيراً سابقاً، بل لكونه محسوباً على تيار سياسي، حتى ولو لم يعترض وليد جنبلاط على تسميته. وهو يضع هذا المعيار ليقتل الباب أمام اختيار الأحزاب اختصاصيين من صفوقها.

وفي معرض النقاش معه، يشرح موقفه بالقول: إن زياد بارود هو النموذج المقبول به من المرشحين الذين سبق أن مرّوا على المكلف. فهو رفض، مثلاً، عودة وزير الصحة جميل جبيق، ليس لأنه غير مستقل، بل لكون حزب الله من سناه، وبالتالي، فإن اختياره من قبل جهة حزبية على ما فعل الأمين العام لحزب الله يوم أعلن اسمه، يعني أنه صار محسوباً على هذه الجهة، وهو أمر مرفوض في قوانين الرئيس المكلف. ولذلك، فهو لم يقبل أيضاً توزيع الدكتور عبد الحلیم فضل الله. فرغم أنه اختصاصي، لكنه سيكون حكماً عضواً في كتلة حزبية، الأمر الذي يناقض مبدأ الاستقلالية.

عملياً، تفرض قواعد الرئيس المكلف، إضافة إلى الهوية غير الحزبية، أن لا تعلن الأحزاب كافة أنها رشّحت فلاناً أو فلاناً، وأن أي وزير يعلن أنه عضو في هذا الحزب أو ذاك عليه أن يستقيل فوراً أو تتم إقالته، وبالتالي، ممنوع على أي وزير في الحكومة أن يكون عضواً في أي كتلة نيابية. وهو الموقف الذي يجري شرحه للمرشحين، حتى الذين اختارهم القوى السياسية. ثمة لعبة سعبة تحصل هنا. يجد الرئيس نبيه بري أن غازي وزنة ومحمد سيف الدين (عضو في المجلس الدستوري) هما الأفضل لتوليّ حقائب المالية والزراعة والشباب والرياضة (حصّة الشيعة أربعة وزراء مع خمس حقائب). لكن الرجلين لا يحضران اجتماعات سياسية في عين التينة، ولا يجلسان على طاولة أي تكتل نيابي أو سياسي.

تكثر نيابي أو سياسي. أكثر من ذلك، عندما يجري حسم هذا الجانب من المواصفات، ينتقل البحث مباشرة إلى الجانب الآخر المتعلق بالمصاف والخبرات. وهنا يرفض الرئيس المكلف أي محاولة لتوزيع غير مستند إلى الخبرة والمعرفة. وبحسب قواعده، فإن هذه الخبرة أو خارجها، وأنهم أصحاب اختصاص ولديهم من الخبرة في حقول عملهم ما يؤهلهم تسلّم مواقع وزارية.

في المرحلة التالية من البحث، يقول الرئيس المكلف إنه لا يريد توزيع أي شخص سبق أن تمثل في الحكومة السابقة ويكون

تابعاً لحزب أو تيار سياسي. عملياً، يعني ذلك أن كل وزراء الحكومة السابقة لن يكون بمقدورهم العودة إلى مقاعدهم. لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام تسوية مع الرئيس ميشال عون باعتبار الوزير سليم جريصاتي مستقلاً، وعضواً في فريق رئيس الجمهورية، ما يسمح بإعادة توزيعه، وإن كان عرض بديلاً مثل الدكتور فايز الحاج شاهين. الخبير الدستوري والقانوني والكاثوليكي المسجّل قيده في زحلة. لكنه غير ذلك، لن يقبل بطرح آخر. وهو رفض توزيع مروان خير الدين ليس لأنه كان وزيراً سابقاً، بل لكونه محسوباً على تيار سياسي، حتى ولو لم يعترض وليد جنبلاط على تسميته. وهو يضع هذا المعيار ليقتل الباب أمام اختيار الأحزاب اختصاصيين من صفوقها.

وفي معرض النقاش معه، يشرح موقفه بالقول: إن زياد بارود هو النموذج المقبول به من المرشحين الذين سبق أن مرّوا على المكلف. فهو رفض، مثلاً، عودة وزير الصحة جميل جبيق، ليس لأنه غير مستقل، بل لكون حزب الله من سناه، وبالتالي، فإن اختياره من قبل جهة حزبية على ما فعل الأمين العام لحزب الله يوم أعلن اسمه، يعني أنه صار محسوباً على هذه الجهة، وهو أمر مرفوض في قوانين الرئيس المكلف. ولذلك، فهو لم يقبل أيضاً توزيع الدكتور عبد الحلیم فضل الله. فرغم أنه اختصاصي، لكنه سيكون حكماً عضواً في كتلة حزبية، الأمر الذي يناقض مبدأ الاستقلالية.

عملياً، تفرض قواعد الرئيس المكلف، إضافة إلى الهوية غير الحزبية، أن لا تعلن الأحزاب كافة أنها رشّحت فلاناً أو فلاناً، وأن أي وزير يعلن أنه عضو في هذا الحزب أو ذاك عليه أن يستقيل فوراً أو تتم إقالته، وبالتالي، ممنوع على أي وزير في الحكومة أن يكون عضواً في أي كتلة نيابية. وهو الموقف الذي يجري شرحه للمرشحين، حتى الذين اختارهم القوى السياسية. ثمة لعبة سعبة تحصل هنا. يجد الرئيس نبيه بري أن غازي وزنة ومحمد سيف الدين (عضو في المجلس الدستوري) هما الأفضل لتوليّ حقائب المالية والزراعة والشباب والرياضة (حصّة الشيعة أربعة وزراء مع خمس حقائب). لكن الرجلين لا يحضران اجتماعات سياسية في عين التينة، ولا يجلسان على طاولة أي تكتل نيابي أو سياسي.

تكثر نيابي أو سياسي. أكثر من ذلك، عندما يجري حسم هذا الجانب من المواصفات، ينتقل البحث مباشرة إلى الجانب الآخر المتعلق بالمصاف والخبرات. وهنا يرفض الرئيس المكلف أي محاولة لتوزيع غير مستند إلى الخبرة والمعرفة. وبحسب قواعده، فإن هذه الخبرة أو خارجها، وأنهم أصحاب اختصاص ولديهم من الخبرة في حقول عملهم ما يؤهلهم تسلّم مواقع وزارية.

في المرحلة التالية من البحث، يقول الرئيس المكلف إنه لا يريد توزيع أي شخص سبق أن تمثل في الحكومة السابقة ويكون

تابعاً لحزب أو تيار سياسي. عملياً، يعني ذلك أن كل وزراء الحكومة السابقة لن يكون بمقدورهم العودة إلى مقاعدهم. لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام تسوية مع الرئيس ميشال عون باعتبار الوزير سليم جريصاتي مستقلاً، وعضواً في فريق رئيس الجمهورية، ما يسمح بإعادة توزيعه، وإن كان عرض بديلاً مثل الدكتور فايز الحاج شاهين. الخبير الدستوري والقانوني والكاثوليكي المسجّل قيده في زحلة. لكنه غير ذلك، لن يقبل بطرح آخر. وهو رفض توزيع مروان خير الدين ليس لأنه كان وزيراً سابقاً، بل لكونه محسوباً على تيار سياسي، حتى ولو لم يعترض وليد جنبلاط على تسميته. وهو يضع هذا المعيار ليقتل الباب أمام اختيار الأحزاب اختصاصيين من صفوقها.

وفي معرض النقاش معه، يشرح موقفه بالقول: إن زياد بارود هو النموذج المقبول به من المرشحين الذين سبق أن مرّوا على المكلف. فهو لم يقبل أيضاً توزيع الدكتور عبد الحلیم فضل الله. فرغم أنه اختصاصي، لكنه سيكون حكماً عضواً في كتلة حزبية، الأمر الذي يناقض مبدأ الاستقلالية.

وزارة الطاقة والمياه
منشآت النفط في طرابلس والزهراني
الوزير

اعلان رقم ٢٠٢

استدراج عروض
للتأمين على الجزء اللبناني من خط الغاز السوري اللبناني
التابع لمنشآت النفط في طرابلس

تجري وزارة الطاقة والمياه - منشآت النفط في طرابلس والزهراني في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/١/٢٠ استدراج عروض للتأمين على الجزء اللبناني من خط الغاز السوري اللبناني الواقع ضمن حرم منشآت النفط في طرابلس وفق الشروط الواردة في دفتر الشروط المعد لهذه الغاية.

يمكن لمن يرغب في الحصول على نسخة منه الحضور الى الوزارة المذكورة - مكتب منشآت النفط في طرابلس والزهراني - الكائن في الحازمية - ميد بوينت سنتر - بلوئي ب - الطابق الثاني، ضمن اوقات الدوام الرسمي مقابل دفعه مبلغاً وقدره مائة وخمسون الف ليرة لبنانية، مع الاشارة الى ان آخر مهلة لتقديم العروض هي الساعة العاشرة والتصف من يوم الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/١/٢٠.

بيروت في: ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠
وزير الطاقة والمياه
ندى البستاني



(هيلم الموسوي)

لقدفع قسط الجامعة لابنتها، بعدما كانت إدارته قد تمعتت لأيام. عزز حراك «شباب المصرف» غضب الناس على أداء المصرفيين، ولا سيما ضد صفار المودعين وأصحاب الأجور التي تصرف عبر المصارف. حافظه المباشر كان فشل عدد من موظفي ومعلمي مدارس المقاصد في قبض رواتبهم بعد رفض المصارف صرف الشيكات التي يجوزتهم. قدرة المجموعة على إجبار المصارف على صرف الأموال، دفع بالعديد المتعثر إلى طلب عون المجموعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر زيارة اعتصام إيليا ودعوة الناشطين الذين يرفضون صرف المبلغ الذي لاصلححابه إلى المصرف. وكان ناشطو إيليا قد باشروا بعيد انطلاق الانتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول الماضي بتنظيم تحركات دائمة أمام فرع مصرف لبنان في المدينة.